**مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في موقع النهار الالكتروني اليوم الأثنين 27 تشرين الثاني 2017 وتتضمن مقابلة أجرتها الكاتبة معي حول جواز تعديل البيان الوزاري**

**وكانت المقالة بعنوان: أعمال الحياد تعبير أدقّ من "النأي بالنفس"... ماذا عن البيان الوزاري؟**

أمّا وقد اصبحنا في مرحلة المشاورات الرئاسية، وعادت الامور الى القصر الجمهوري، بمبادرة من الرئيس ميشال [#عون،](https://www.annahar.com/keyword/%D8%B9%D9%88%D9%86%D8%8C) فأي صورة يمكن ان تطبع المشهد السياسي العام؟

[منال شعيا](https://www.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7-)

المصدر: "النهار"

 27 تشرين الثاني 2017 | 13:52

بعد "عاصفة" الاسبوعين المنصرمين نتيجة الاستقالة والتريث، دخلنا في عمق الازمة تحت عنوان عريض هو "النأي بالنفس". واذا كان لا سقف زمنياً لانهاء التريث، فان عون اختار مشاورات فردية بدل طاولة الحوار، معتبرا ان التشاور الجانبي، على حدة، يمكن ان يوصل الى قواسم مشتركة اكثر من طاولة الحوار الجامعة، لاسيما ان التجارب السابقة في طاولات الحوار لم تبشّر بالخير، إن في قصر بعبدا او في [#مجلس\_النواب](https://www.annahar.com/keyword/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8). في كل مرة، كانت المناقشات تغرق في مداخلات طويلة، فضفاضة، غالبا ما ضيّعت البوصلة بدل توحيدها. حتى "اعلان بعبدا" الشهير لم تبقَ منه سوى ورقة مطبوعة. اليوم، اي خرق سيحدثه هذا التشاور؟

معلوم ان الرئيس سعد الحريري سيتخذ قراره النهائي بالتريث بعد انهاء المشاورات، وتتردد معلومات ان النتيجة ستكون ايجابية، بحيث سيصدر بيان عن الرئاسة الاولى او الثانية، يصار فيه الى "اعتماد مبدأ النأي بالنفس، واحترام علاقات لبنان مع الدول العربية، انطلاقا من اتفاق الطائف". بعدها، يصار الى اعادة ضخ الحياة الى الحكومة، فتعاود عملها من جديد، وتنطلق الحياة السياسية في شرايين المؤسسات. ولكن، اذا صحّت هذه الفرضية، هل سنكون عمليا امام شبه بيان وزاري جديد؟ وما معنى ان يصدر بيان سياسي نتيجة المشاورات الرئاسية، وقت ان البيان الوزاري الرسمي لحكومة "استعادة الثقة" لم يلحظ عبارة "النأي بالنفس"؟ على هذا الاساس، نالت حكومة الحريري الثقة في مجلس النواب. اليوم، كأنه يصار الى تبديل البيان الوزاري، فأي تفسير دستوري لهذا الامر؟ واي بيان سيعتبر الخط البياني الرسمي للسلطة التنفيذية، والذي على اساسه يتحدّد مسار العمل المستقبلي؟

يفضّل النائب السابق الدستوري صلاح حنين الانطلاق من تعبير "تصويب البيان الوزاري". يقول لـ"النهار": "عادة ما يتعرّض لبنان لمستجدات سياسية وظروف طارئة يضطر معها القيّمون الى تصويب بعض النقاط. الا ان هذا التصويب، او الاضافات، ينبغي ان يتخذ في مجلس الوزراء مجتمعا، ويوافق عليه رئيسا الجمهورية والحكومة. اما اعلانه فيمكن ان يكون من الرئاسة الاولى او الثانية".

لا يحبذ حنين اعتماد عبارة "النأي بالنفس"، معتبرا انه "تعبير خجول يعني ان فريقا يتدخل في صراعات الخارج، فيما فريق آخر يتفرّج عليه. المطلوب والاصحّ اعتماد تعبير الحياد، لكونه الاكثر دقة وتوصيفا للواقع".

ويشير الى ان البيان الوزاري لحكومة الرئيس الحريري لم يستخدم عبارة "النأي بالنفس"، بل ان حكومة الرئيس نجيب ميقاتي هي من اختارت هذا التعبير، وقت يفضّل استخدام الحياد الذي يعني عدم التعاطي بأي صراعات خارجية وصولا الى التحصين الداخلي واحتضان الجميع. ان الحل، وفق حنين، "يبدأ بالتفاهم مع حزب الله انطلاقا من الاستفادة من خبراته، ما دام لا اختلاف على القضية الجوهرية المتمثلة باسرائيل. هذا التفاهم هو عبارة عن اتفاق شامل يمنع التدخل في اي صراع عسكري خارجي، من دون ان يعني ألا يكون لدينا جيش قوي ودفاع اقوى".

هكذا، "لا للمناظرات الكلامية"، بل الانتقال الى الشق العملي الذي يحتّم هذا "الاتفاق الشامل مع حزب الله".

يرى حنين ان "الحياد يحصن الوضع الداخلي، ويكون بقرار ذاتي ممسوك من الجميع، لان المصلحة الوطنية تقتضي عدم التدخل في صراعات الخارج، والمطلوب توافق وطني على اسس جديدة، عبر الاستفادة من تجربة[#حزب\_الله](https://www.annahar.com/keyword/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87) والاصرار على ان نكون دولة قوية".

**تجارب سابقة وتعديل**

في التجارب، لا سوابق في تعديل بيانات وزارية. يشرح الدكتور عصام اسماعيل لـ"النهار" ان "البيان الوزاري بحسب المادة 64 من الدستور هو الوثيقة التي ترفعها الحكومة إلى مجلس النواب لنيل الثقة على أساسها، وبالتالي فإن الحكومة تنال ثقة المجلس بالاستناد إلى هذا البيان، وهو بذلك ليس عملاً خاصاً بالحكومة بل مرتبط بمجلس النواب".

يوضح اسماعيل ان لا سوابق، إلا أن مناقشات النواب حول جواز تعديل البيان الوزاري متضاربة. يقول: "في جلسة 1982/11/2 قال النائب نصري المعلوف إن البيان الوزاري هو وثيقة سياسية فيها مبادئ، تطلبون منا ثقة على اساس هذه المبادئ، هذا البيان كل لا يتجزأ، ولا يعدّل، فليس في طاقتي انا النائب ان اقول: هناك عبارة وردت في البيان الوزاري ارجو تعديلها. اما في جلسة 2006/3/30 فقد رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن ما ورد في كلام رئيس الحكومة في مؤتمر الخرطوم هو تعديل للبيان الوزاري، وهذا الامر لا يمكن رئيس الحكومة أن يقوم به منفردا وإنما يحتاج الى بيان جديد".

يؤيد اسماعيل "موقف رئيس مجلس النواب، لأن البيان الوزاري هو كأي وثيقة من الجائز تعديلها، ولكن حيث انها متعلقة بثقة مجلس النواب بالحكومة، فإن على الحكومة التقدم بالتعديل إلى مجلس النواب لإعادة نيل الثقة على أساس البيان الجديد".

... تبقى الترجمة العملية لهذا البيان او الاعلان، هل في اعلان الحياد وتحصين السيادة، واين موقع "حزب الله" في كل ذلك؟

manal.chaaya@annahar.com.lb